

## قضية اليوم

# ساترفيلد مهدداً: إما «خط هوف»... أو لا نسط



(ارشيف)

بلبنان، وينقل ملكيتها إلى «إسرائيل». والحديث هنا عن المساحة البحرية التي يُحتمل أن قعرها يخبئ الكميات الأكبر من النفط والغاز، مقارنة بباقي أجزاء المنطقة الاقتصادية اللبنانية. تحدث ساترفيلد بأكثر من خطاب أمام المسؤولين اللبنانيين. قال للجميع إن «خط هوف هو الحل الوحيد، وإن هذا الخلاف لا يستدعي القيام بوساطة. وإذا رفضتم الحل، فلا الولايات المتحدة، ولا الأمم المتحدة، ستتدخل كوسيط». وتدرج ساترفيلد في نبذة التهديد. قال للبعض إن «رفض خيار هوف يعني أن أي شركة لن تشارك في استخراج الغاز والنفط في البلوكات الجنوبية اللبنانية». فيما قال لمسؤولين آخرين إن الرفض اللبناني يعني عدم مشاركة أي شركة أميركية في أعمال التنقيب عن الوقود الأحفوري قبالة السواحل. وأمام بعض المسؤولين، هدد بـ«عدم قيام أي شركة أميركية بالاستثمار في لبنان، لا في قطاع النفط والغاز، ولا في غيره». أما الذين كانوا «غير متسامحين معه»، فاكتمت أمامهم بعرض الوقائع، تاركاً حسم الأمور لرئيسه، وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، الذي سيزور لبنان بعد يومين.

في مقابل تهديدات ساترفيلد، الموقف اللبناني ليس موخداً. ثمة قوى سياسية، كتحليل المستقبل وبعض التيار الوطني الحر، ترى أن «خط هوف» فرصة للبنان. فمن دون حل النزاع، لن نستفيد من الثروة المدفونة تحت مياه البحر، فيما عدونا سبقنا باستخراج النفط والغاز». وفي المقابل، يتمسك رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، والرئيس نبيه بري، بالمساحة الكاملة للمياه اللبنانية، مؤكداً أن «العدو يريد اغتصاب جزء من حقنا». وبسبب هذا الاختلاف في الآراء، لم يصدر عن لقاء الرؤساء الثلاثة في بعداً أمس موقف موحد من «عرض» ساترفيلد.

وفيما تستمر المشاورات في هذا الصدد، تكمن في تفاصيل القضية مشكلة من نوع آخر، أكثر تعقيداً من رسم خط الحدود البحرية: فسواء اعتمدنا خط اللبناني للحدود، أو الخط الإسرائيلي، أو خط هوف، ثمة أربعة أماكن للغاز تحت البحر، عابرة للخطوط الثلاثة. وفي حالات مماثلة، كما بين قطر وإيران في الخليج، ينبغي عقد اتفاقات بين الدولتين المعنيتين لتقاسم النفط والغاز في الأماكن المشتركة. فهل يهدد ساترفيلد لبنان لرفض خط هوف، أم أن هدفه الأبعد هو استدراجنا لمفاوضات ثنائية مع العدو، تحت عنوان «فرص السلام الكامنة في أعماق البحر»؟

## هك يهدف ساترفيلد إلى استدراج لبنان إلى مفاوضات ثنائية مع العدو؟

واحدة، قرب رأس الناقورة. وحلها سهل».

النقطة الأخيرة، تتصل اتصالاً بنويماً بالحدود البحرية بين لبنان وفلسطين. فتحريكها جنوباً أو شمالاً يؤدي إلى تعديل الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية البحرية الخاصة بلبنان، إما لمصلحته، أو لحساب ما يحتله العدو. ورغم ذلك، طلب ساترفيلد من الجانب اللبناني الفصل بين المسارين. المسار الأول، برأيه سهل. أما المسار الثاني، فلا يحتاج إلى نقاش. ففيما جرى الترويج، من قبل الأميركيين ومسؤولين لبنانيين، لزيارة ساترفيلد بصفتها مهمة وساطة بين لبنان و«إسرائيل»، اتضح أن الرجل حمل عرضاً وحيداً غير قابل للرفض. أمام جميع الذين التقاهم، قال إن الحل الوحيد لأزمة الحدود البحرية هو بالعودة إلى «خط فريدريك هوف».

والأخير هو الموقف الأميركي الذي سعى قبل أكثر من 6 سنوات لترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو. وفي عام 2012، رسم خطأ في البحر، يمنح لبنان 60 في المئة من المنطقة التي يطالب بها العدو، ويعطي الأخير ما بقي، أي نحو 40 في المئة. تحفظ لبنان الرسمي حينذاك، معتبراً أن خط هوف غير منصف. فهو في النهاية يقطع نحو 350 كلم مربع من المياه الخاصة

### حسن عليق

ما الذي حمله دايفيد ساترفيلد إلى بيروت في زيارته الأسبوع الفائت؟ لا تستقيم الإجابة بلا وضع أساس لها: مساعد وزير الخارجية الأميركي أتى إلى لبنان من فلسطين المحتلة. حمل الرجل موقف العدو الإسرائيلي، وسؤقه في لبنان بصفته موقفاً أميركياً. يتبنى ما يريده العدو، ويقول إنه وسيط، ثم يهدد لبنان إذا رفض ما يعرضه «وسيط نزيه».

جال ساترفيلد على الرؤساء الثلاثة، ووزراء الداخلية والخارجية والطاقة، والتقى عدداً آخر من المسؤولين. ملفات كثيرة في جعبته، يتمحور بعضها حول قدرات المقاومة التي تقلق العدو. لكن أبرز ما طرحه متصل بقضية الحدود البحرية والبحرية مع فلسطين المحتلة، وبملف النفط. الأمران متداخلان. لكن تجميع ما قاله ساترفيلد في عدد من لقاءاته يُظهر الوقائع الآتية:

أولاً، حاول الوفد الأميركي الفصل بين الحدود البرية والحدود البحرية. قال إن الأولى قصتها «محلوقة: طلبنا من إسرائيل عدم بناء الجدار الحدودي في النقاط المتنازع عليها. وأصلاً، النزاع على 12 نقطة محسوم لمصلحتكم أو لمصلحة الإسرائيليين. تبقى نقطة

خطة العدو بناء الجدار، معتبراً أن ذلك لا يخدم الهدف الرئيسي من الاجتماعات الثلاثية المتمثل في الانتقال من حالة وقف الأعمال القتالية إلى حالة الوقف الدائم لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، وجه الجيش اللبناني رسالة إلى العدو ضمنها إنذاراً عالي النبرة، مفاده أنه سيطلق النار على القوات الإسرائيلية التي تقوم بأعمال بناء الجدار، لا سيما بعد رصده انتهاكات متكررة للسياج التقني ومحاولة بناء الجدار في الأراضي المتنازع عليها.

وفي 18 آب 2017، تبلى لبنان رسمياً، عبر رئيس جهاز الارتباط في قوات الأمم المتحدة المؤقتة، أن العدو سيقوم ببناء الجدار، وسيكون بنسبة 90 في المئة على السياج التقني أو قبله من جهة الأراضي المحتلة.

في 15 تشرين الأول الماضي، وجهت وزارة الدفاع كتاباً إلى المجلس الأعلى للدفاع، تقترح فيه اتخاذ الإجراءات المناسبة تصاعدياً وتدرجياً للرد على الخطوة الإسرائيلية، كما يأتي: الشكوى لدى اليونيفيل، الشكوى لدى مجلس الأمن والمحافل الدولية، الاعتصام على الحدود، استعمال القنابل الدخانية، إطلاق النار التحذيري... وصولاً إلى الاشتباك (عسكرياً).

وبالرغم من أن المجلس الأعلى لم يناقش هذا التقرير، إلا أنه تم الأخذ بجوهره، في الاجتماع الأخير للمجلس، حيث أعطى الجيش قراراً سياسياً واضحاً بالرد على هذه الإجراءات، حتى لو اقتضى الأمر الاشتباك مع العدو. كذلك اتحدت المواقف الرسمية في رفضها بناء الجدار على الخط الأزرق، كونه لا يتطابق مع الحدود مع فلسطين المحتلة، معتبرة أن ذلك يشكل خرقاً للقرار 1701. أما من جهة حزب الله، فكان الموقف على لسان الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، الذي أكد أن الحزب يقف إلى جانب الحكومة والجيش، وأن على الإسرائيليين أخذ تحذيرات الدولة اللبنانية بشكل جدي. وقال إن المقاومة ستقف بحزم إلى جانب الدولة اللبنانية جيشاً وحكومة في رفض أي تغيير في النقاط على الحدود.

يبعد «حزب الله» حتى الآن مرتاحاً للإجراءات الرسمية، دبلوماسياً وعسكرياً، وخصوصاً مخاطبة رئيس الحكومة قائد الجيش في اجتماع المجلس الأعلى للدفاع بوجوب التصدي لأي خرق إسرائيلي للسيادة اللبنانية. يترافق ذلك مع إجراءات ومناورات مستمرة يقوم بها الحزب الذي صار واثقاً من قدرته على اختراق كل حواجز العدو، بما فيها الجدار الاسمنتي، مدركاً أن هذه الموانع سيقصر دورها في أي حرب مقبلة على تأخير العبور لا منعه، لأنه في حال اتخاذ القرار بالدخول إلى المستعمرات، «فإن المقاومة باتت جاهزة وتملك كل الإمكانيات، ليس لتسلل أفراد فحسب، بل لتدفق مجموعات إلى فلسطين».

## التحول الرقمي

# واكب التطورات الرقمية

## عربنت بيروت 2018

20-22 شباط | سجل الآن | arabnet.me

الشركاء العلميون

الرعاية الإعلامية

الرعاية الاستراتيجي للتكنولوجيا

الرعاية الاستراتيجي

بالتعاون مع